واقع تطبيق حوكمة المؤسسات في الإفصاح عن الأخطار البيئية والاجتماعية: شركة كوندور إليكترونيكس أنموذجا

Applying the concept of governance of economic institutions in revealing environmental and social risks : Condor Electronics as a model

فقاير فيصل[1]*

[1] جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، f.fkair@univ-blida2.dz

الاستلام: 01-01-2022 القبول: 05-04-2022 النشر: 12-06-2022

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع ممارسة الحوكمة في شركة كوندور الكترونيكس ومدى مساهمتها في الافصاح عن المعلومات والاخطار البيئية والاجتماعية التي تتعلق بموارها البشرية واصحب المصالح، حيث أصبح تبني هذا المدخل أمر لابد منه نتيجة التطورات في البيئة الداخلية والخارجية وكمصدرا لتحقيق مسؤولياتها الاجتماعية.

المعالجة تمت بطريقة وصفية تحليلية من خلال استغلال مختلف المراجع والاحصائيات المسترجعة من طرف إدارة الشركة في الفترة الممتدة بين 2013-2018، وخلصنا إلى أنه وبالرغم من ادعاء شركة كوندور ممارستها لمفهوم الحوكمة، بالتزامها بأخلاقيات الاعمال، وشفافية تامة في الافصاح فيما يخص المعلومات المتعلقة بالمعلومات والاخطار البيئية والاجتماعية، الا انه وجدنا نقص في ذلك.

الكلمات المفتاحية: حوكمة مؤسسات؛ افصاح بيئي؛ افصاح اجتماعي؛ مسؤولية اجتماعية؛

***المؤلف المراسل**

Abstract

The study aims to identify the actual application of the practice of governance in Condor Electronics and the extent to which it contributes to reveal environmental and social information and dangers related to the copany's human resources and best interests. The adoption of this approach has become imperative as a result of developments in the internal and external environment and as a resource for achieving its social responsibilities

The study is carried out in a descriptive and analytical manner through the exploitation of various references and statistics retrieved by the company's management in the period between 2013-2018. The study comes to the conclusion that despite Condor Electronics 'claim to apply the concept of governance, its commitment to business ethics, and complete transparency in revealing information related to environmental and social risks, the data revealed a lack in the application of the concept of. Gouvernance.

Keywords : Corporate governance, Environmental disclosure, Social disclosure, Condor.

1.مقدمة:

تواجه المؤسسات اليوم عدة تحديات تسود بيئة الأعمال، حيث تعد الحوكمة والافصاح عن مختلف المعلومات خاصة التي تتعلق بالأخطار البيئية والاجتماعية من أهم تلك التحديات، خاصة مع تنامي الضغوطات من قبل النقابات العمالية والمنظمات البيئية التي تفرض عليها الإفصاح الالزامي او الطوعي لها سعيا نحو تطبيق أهم المفاهيم الإدارية الحديثة التي تساهم في حماية مختلف الاضرار البيئية والاجتماعية للمورد البشري ومختلف أصحاب المصالح الأخرى التي قد تتسبب فيه المؤسسة.

وبعكس الاتجاه، قد نجد تطبيق الحوكمة والافصاح عن تلك الاخطار، خاصة في المؤسسات الصناعية أثرا سلبيا نتيجة لممارساتها لأنشطتها وما تخلفه من أضرار لمواردها البشرية كزيادة حوادث العمل، التلوث البيئي، عدم اهتمامها بالمسؤولية الاجتماعية كلها عناصر قد تتحمل تبعاتها وتكاليفها والأهم من هذا تسيئ لصورة وسمعة المؤسسة.

إشكالية الدراسة:

تتواجد المؤسسات الجزائرية في محيط يفرض عليها كذلك تحمل مسؤولياتها اتجاه الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية وما تحمله من اخطار أمام مختلف الجهات الفاعلة وأصحاب المصالح، لذا قمنا بإسقاط دراستنا النظرية على شركة كوندور الكترونيكس التي تعتبر مؤسسة صناعية رائدة متبنية للمسؤولية الاجتماعية ومختلف الأنظمة الإدارية المتعلقة بأنظمة الجودة الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، وسعيا منا لمعرفة لمدى التزامها بالإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية المتعلقة بمواردها البشرية ومختلف أصحاب المصالح، لهذا قمنا بصياغة إشكالية دراستنا كما يلي: **ما هو واقع ومزايا تطبيق مفهوم الحوكمة البيئية والاجتماعية في شركة كوندور؟**

الأسئلة الفرعية

- ما المقصود بالحوكمة البيئية والاجتماعية؟
- فيما يكمن دور الحوكمة البيئية والاجتماعية في توفير متطلبات الحماية البيئية والاجتماعية في المؤسسة؟
- فيما تتمثل المعلومات البيئية والاجتماعية التي تقوم شركة كوندور بالإفصاح عنها لمعرفة مدى نجاحها في تطبيق الحوكمة؟

فرضيات الدراسة: تتفرع عن الأسئلة الفرعية الفرضيات التالية:

- تعتبر الحوكمة البيئية والاجتماعية عبارة عن إلتزام المؤسسة بالإفصاح اتجاه مواردها البشرية، المساهمين والمجتمع وبصفة طوعية عن المعلومة البيئية والاجتماعية بشكل مفهوم لكي تعطي الفرصة للمنتفعين بمتابعة التنفيذ وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلات البيئية والاجتماعية.
- ان إلتزام المؤسسات بتطبيق الحوكمة البيئية والاجتماعية هو انعكاس لمدى تطبيقها لمختلف السياسات والممارسات المتعلقة بحماية مواردها البشرية وأصحاب المصالح من الاخطار البيئية والاجتماعية.
- تفصح شركة كوندور عدة معلومات في إطار مؤشرات بيئية واجتماعية، وبالتالي يمكن القول انها نجحت في تطبيق الحوكمة البيئية والاجتماعية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لإظهار المقصود بالحوكمة البيئية والاجتماعية وعلاقتها بالإفصاح البيئي والاجتماعي وكذا التعرف على مدى نجاح تطبيق المؤسسات الجزائرية لها (شركة كوندور أنموذجا)، ومعاينة واقع تطبيقها والوقوف على المعلومات التي تقدمها كأحد مظاهر الحوكمة البيئية والاجتماعية.

أهمية الدراسة

يكتسي أهمية دراستنا من خلال تقديمنا عرضا عن الحوكمة البيئية والاجتماعية، حيث يعد من الموضوعات التي لاقت اهتماما كبيرا من طرف المؤسسات التي تتزايد أنشطتها، والأهم من ذلك، نريد من خلال هذه الدراسة ان نلفت الانتباه للمؤسسات الوطنية التي لا تعط أهمية لهذا المدخل بأهميته والذي يمكن ان يكون فرصة يمكن اقتناصها بالمحافظة على مواردها البشرية من جهة والمجتمع من جهة أخرى.

منهج الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استعنا بالمنهج الوصفي من جهة للتركيز على تشخيص الظاهرة من خلال توفير البيانات عن الحوكمة البيئية والاجتماعية، ومعرفة أهميته، ثم اعتمدنا على المنهج التحليلي لنتمكن من تحليل الظاهرة من خلال اسقاط الدراسة النظرية على شركة كوندور الكترونيكس من ثمة استخلاص النتائج وتقديم الاقتراحات.

الدراسات السابقة

- **واقع أهمية القياس والافصاح عن الأداء البيئي في المؤسسات الصناعية شركة دولفين للطاقة نموذجا**، مقال في مجلة العدد الاقتصادي، المجلد 10، العدد 2، 2019، للباحثين:

بلحياني خديجة وإبراهيم مزيود، هدفت هذه الدراسة الى تقصي واقع أهمية قياس والافصاح عن الاداء البيئي في المؤسسات الصناعية عامة و شركة دولفين للطاقة خاصة، حيث و بعد ضبط المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة و الدراسة التطبيقية توصل الطالبان الى ان هناك وعي لدى مسؤولي الشركة النفطية وذلك من خلال نشر الاحصائيات المتعلقة بالاثار البيئية للشركة ولاسيما المتعلقة بحرق الغازات و الانبعاثاتو تدوير النفايات، حيث أقر أن هذا الوعي يعود من تطبيقها للقوانين والتشريعات التي تهدف الى حماية البيئة و التي تظهر كذلك في دفع الشركة للضرائب والرسوم في حالة تأثيرها على البيئة.

- **العوامل المؤثرة على الإفصاح البيئي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة لبعض المؤسسات،** مقال في مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38، 2020، للباحث **إلياس شرشافة،** هدفت الدراسة الى التعرف على مستوى الإفصاح البيئي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، واختبار ما اذا كان لعدد من العوامل المرتبطة بالمؤسسة تأثير على التغيرات التي تحدث في مستوى المعلومات البيئية المفصح عنها، وقد بينت تحاليل المحتوى للتقارير السنوية الصادرة بين سنتي 2013-2015 لمؤسسات جزائرية ان مستوى افصاحها عن المعلومات البيئية يعد ضعيفا جدا بالنسبة لما هو مطلوب، وخلصت الدراسة الى ضرورة توفير الأطر المناسبة التي يمكن من خلالها خلق البيئة الملائمة لتحفيز المؤسسات على الإفصاح عن معلوماتها البيئية.
- **محددات الإفصاح الاجتماعي للشركات دراسة حالة البنك الأهلي الأردني،** المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 1، العدد 1، 2013، للباحث **محمد بولصنام،** هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على الجانب المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية وما يعرف بالافصاح الاجتماعي، ومحاولة معرفة العوامل المؤثرة عليه في ظل البيئة الاقتصادية، إضافة الى معرفة واقع الإفصاح الاجتماعي في تقارير البنوك ولاسيما التقارير الاجتماعية، و توصلت الدراسة الى ان هناك العديد من العوامل المؤثرة على الإفصاح الاجتماعي والتي يمكن أن تساهم في زيادة الانفاق على المسؤولية الاجتماعية، و التي تتعلق أساسا بطبيعة البيئة والمجتمع المحيطين بالشركة.

2. حوكمة المؤسسة كآلية للإفصاح البيئي والاجتماعي

إن مفهوم حوكمة المؤسسات و الركائز التي تستند عليها والاهداف التي تصبو إليها، تظهر بوضوح الأهمية الكبيرة لمفهوم حوكمة المؤسسات كآلية من آليات إدماج مفهوم التنمية المستدامة لأنها تسمح للمؤسسة بالالتزام بالقيم، تطبيق مبادئ الشفافية، المشاركة وإقحام العاملين، وجميع

الأطراف ذات المصلحة، البحث عن التوزيع العادل للثروة المشتركة، ممارسات التحسين المستمر، والبعد المستقبلي الذي يتعامل مع الحاضر من أجل المستقبل، كل هذه المبادئ لا تتعارض مع مبادئ التنمية المستدامة، وعلى المؤسسة أن تحرص على الالتزام بها، لأنه وبدونها لا يمكن لأي سياسة للتنمية المستدامة ان تنجح.

1.2 الحوكمة البيئية والاجتماعية للمؤسسات:

تعتبر الحوكمة البيئية والاجتماعية أحد مكونات مفهوم حوكمة المؤسسات، والتي لاقت اهتمام الباحثين في دراستهم، كما اهتموا بتعريفها والذي سنظهره فيما يلي:

حيث تعتبر الحوكمة البيئة والاجتماعية هي عملية توصيل التأثيرات البيئية والاجتماعية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات لجميع الأطراف الفاعلة، وهذا التوصيل يعبر عنه بالإفصاح البيئي والاجتماعي والعمل به هو انعكاس لمدى وفاء المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية (شرشافة، 2020، صفحة 218).

كما عرفت الحوكمة البيئية التي تستند على الإفصاح البيئي على أنه أسلوب الذي بواسطته تستطيع المؤسسات إعلام جميع الفاعلين بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضمون البيئي، والتي تعدها على شكل تقارير (مزيود و بلحياني ، 2019، صفحة 114).

كما تعني الحوكمة البيئية والإجتماعية "الإدارة الرشيدة" (بلهادي، 2019، صفحة 43)، وهي أحد المجالات الاقتصادية التي تبحث في كيفية تعزيز وتحفيز الإدارة وزيادة كفاءتها من خلال مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية والآليات التي ترمي في مفهومها العريض إلى العمل على تخفيف حدة الفقر وتحسين نوعية الحياة، ومن هنا يمكن القول إن هناك العديد من نقاط الالتقاء بين حوكمة الكيانات الاقتصادية و الحوكمة البيئية و الإجتماعية.

حيث تتطلب حوكمة البيئية و الاجتماعية الجيدة الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية التي ترشد الإدارة البيئية و الاجتماعية وتساعدها على اتخاذ القرار السليم، فلقد أثبتت الخبرة الدولية أن سماح الحكومات بمشاركة المؤسسات المدنية وإعطائهم مجالاً أوسع في إدارة وتخطيط البيئي والاجتماعي له مردود إيجابي على التنمية البيئية والاجتماعية، خاصة مع توافر أنظمة وتشريعات تعمل على تحسين عملية الحوكمة البيئية و الاجتماعية، كما أن تفعيل المشاركة أثناء مرحلة اتخاذ القرار وفي مراحل التنفيذ وصنع السياسات البيئية يعني سلامة القرار ويضمن حماية البيئة وسلامة الأفراد و المجتمع والاطراف الاخرى، وبالتالي يخلق الثقة في السياسات الموضوعة (دادن و حفصي،، 2013، صفحة 10).

كما أن الحوكمة البيئية و الاجتماعية يجب أن تتم بطريقة منفتحة لا تعطي مجالاً للجدال بين الأطراف كافة حتى تَكوْن مراحل تشكيل القرار ووضع السياسات ذات "شفافية" عالية وأن يتم الحصول على المعلومة بشكل مفهوم لكي تعطي الفرصة للمنتفعين بمتابعة التنفيذ وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلات البيئية والاجتماعية.

2.2 المبادئ الأساسية للحوكمة البيئية والاجتماعية :

من المبادئ الأساسية للحوكمة البيئية و الاجتماعية الجيدة التي اتفق عليها الباحثون نجد (كورتل، 2008، صفحة 4):

- إيجاد "التوازن" في استخدام الموارد البيئية في المؤسسات، حيث إن الاستخدام المتعقل للموارد الطبيعية والمحافظة عليها وترشيدها، إضافة إلى احترام البيئة وصيانتها من الأمور الحيوية التي يجب الالتزام بها لضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية؛
- توجيه الحوكمة البيئية و الاجتماعية في المؤسسات، حيث لا يتم فقط من خلال تحديد المبادئ والالتزام بها، بل يلزم أيضاً العمل على تفعيل الصيغ Formulations الموضوعة لتنفيذ السياسات البيئية والتشريعية المؤسسية، – القدرة على مواجهة التحديات المتمثلة في الأبعاد الثلاثة التالية:
  - البعد الاجتماعي: الذي يرى ضرورة الاستخدام. العادل للموارد الطبيعية للمنتفعين. كافة حتى وإن كانت محدودة وضمان حق المساءلة عن السيطرة عليها؛ كما تهتم بتحقيق التوازن بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية.
  - البعد الاقتصادي: الذي يركز على الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية ودورها في النمو الاقتصادي؛ بالإضافة إلى تعزيز ثقة المستثمرين وأن وجود نظام حوكمة فعال في أي مؤسسة يساعد في توفير درجة من الثقة الضرورية لكي يكون الاداء الاقتصادي فعال.
  - البعد البيئي: الذي يؤكد دوماً تعزيز استدامة الموارد الطبيعية وسلامة الأنظمة البيئية؛ والعمل على انتاج سلع او تقديم خدمات صديقة للبيئة.

تجدر الإشارة الى ان جميع المعلومات المكونة لابعاد للحوكمة البيئية والاجتماعية يفصح عنها في عدة أساليب من طرف المؤسسات منها على أساس التقارير الوصفية الذي يستند على سرد وصفي للانشطة البيئية والاجتماعية التي قامت بها المؤسسة، ومنها على شكل التقارير التي تفصح

عن التكاليف المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية، ومنها كذلك طريقة الدمج الذي يعتمد على محاسبة المسؤولية الاجتماعية كإمتداد لمجال المحاسبة التي تتطلب تضمين التقارير المالية.

3.2 دور حوكمة المؤسسات في توفير متطلبات حماية البيئة والاجتماعية :

إن تطبيق المؤسسات لمفهوم الحوكمة في اطار التنمية المستدامة (الحوكمة البيئية والاجتماعية) يمثل مصدرا مهما للمؤسسات الرائدة من خلال ما تقدمه من مساهمات كثيرة من شأنه تفعيل استجابة المؤسسات للالتزامات البيئية و الاجتماعية علاوة عن الاقتصادية، و لهذا وجب علينا معرفة دور حوكمة المؤسسات كونها نظاما رقابيا على أداء المؤسسة وفي توفير المتطلبات البيئية و الاجتماعية، و لهذا أدرج **طارق عبد العال حماد** في كتابه (حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ ، التجارب) ثلاث ركائز أساسية لحوكمة المؤسسات تعبر عن الدور الذي تلعبه في حماية البيئة والاهتمام بالبعد الاجتماعي، والذي نوضحه في الشكل التالي (عبد العال حماد، 2005، الصفحات 80-81):

- **السلوك الأخلاقي:**

إن تطبيق حوكمة المؤسسات يجعل من إدارة المؤسسة ملزمة باحترام مدونة أخلاقيات الأعمال، السلوك المهني و المسؤولية الاجتماعية بالحفاظ علي بيئة نظيفة، و بالتالي فهذا يكشف لنا جانبا من المسؤولية الأخلاقية التي تتجاوز مسؤولية الأعمال الضيقة بكثير تتجاوز المسؤولية البيئية في حدودها الملزمة قانونا لشركات الأعمال من اجل حماية البيئة، لان ماهو أخلاقي هو الحالة المثالية الذاتية في توخي المنافع و تجنب الضرر لحدود تتجاوز حدود القانون، أو قواعد اللعبة ، مادامت الأخلاقيات نفسها هي في اغلب الحالات خارج لعبة الأعمال و ما دامت المعايير الأخلاقية لا يمكن أن تحسب بالوحدات النقدية التي تفرضها معايير الأعمال (جمعة، 2011، صفحة 406).

في حين أن البعض الآخر يقبل هذه المسؤولية في حدود ما يفرضه القانون و إزاء ذلك يمكن أن نقوم بترتيب تدرج مسؤولية الأعمال ابتداء من المسؤولية الأولى المتمثلة في تحقيق الربح، مرورا بالمسؤولية البيئية للأعمال من ضرائب، رسوم التلوث والاتجاهات والممارسات البيئية في خفض التلوث وتحضير الشركة داخليا وخارجيا ، انتهاء بالمسؤولية الاخلاقية للأعمال والمتمثلة في هذا المجال في التنمية المستدامة لحماية البيئة بما يخدم الاجيال القادمة و الحالية، المبادرة بالابتكارات في المجال البيئي، المبادرات الطوعية لخدمة البيئة والبعد الاجتماعي، و أن تكون

ملتزمة بأخلاقيات حماية البيئة في التصميم، التكنولوجيا، التسويق و الاستثمار (عبود نجم، 2006، صفحة 322).

- **الرقابة والمساءلة:**

تعني المساءلة اعتراف المؤسسة بكل تأثيراتها الخارجية والداخلية، مما يحتم عليها تقدير حجم الاثار، والابلاغ عنها للأطراف المتضررة من عمال ومختلف الأطراف الأخرى، إن هذا الاعتراف بالمساءلة يعني أن المؤسسة لها مسؤولية متبادلة مع جميع الأطراف، وعلى هذا الأساس يمكن لهؤلاء الأطراف اتخاذ تدابير ضد المؤسسة وعليها بالمقابل تبرير جميع الاعمال التي تقوم بها (بولصنام، 2015، صفحة 39).

ومن جهة أخرى، يوجب مبدأ المساءلة وضع التدابير المناسبة والمتعلقة بأداء المؤسسة والإجراءات المتخذة من طرفها وهذا ما يتطلب تخصيص تكاليف تعنى بهذا الجانب بالإضافة الى اعداد تقارير تعتمد على الخصائص التالية (بولصنام، 2015، صفحة 39):

- أن يكون التقرير مفهوما لجميع الأطراف؛
- أن يكون ذا أهمية لمستخدمي هذه المعلومات؛
- أن يتمتع بالموثوقية والدقة في القياس والبعد والتحيز ؛
- أن يكون التنقدير متبوعا بين الكمي والنوعي حتى يسهل فهمه من طرف المستخدمين المختلفين لهذه التقارير.

- **إدارة المخاطر**

تمثل إدارة المخاطر المنهج أو المدخل العلمي للتعامل مع المخاطر البحتة في المؤسسة ، حيث يعتبر جزء أساسي في المؤسسة تتضمن الإجراءات التي تتبعها وبشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة (براني ابوشهد، 2013، صفحة 207)، ويعتبر التركيز على إدارة المخاطر كركيزة من ركائز حوكمة المؤسسات، حيث يشكل محركا للمؤسسة و أداة قوية قادرة على تحسين أدائها البيئي والاجتماعي من خلال الرفع من مستوى معايير المراجعة الداخلية كواحدة من آليات تطبيق الحوكمة (عبد العال حماد، 2005، صفحة 484)، و هنا تبرز ضرورة إعداد المؤسسة لبرنامج إدارة مخاطرها البيئية و الاجتماعية و ذلك لتجنب التأثيرات السلبية التي قد تترتب عنها، و إدارة المخاطر البيئية و الاجتماعية تتطلب من المراجع الداخلي تقييم مدى الالتزام بالسياسات البيئية و الاجتماعية للوحدات الاقتصادية و القوانين المطبقة و قد يكون من الصعب تحديد كل المخاطر

البيئية والاجتماعية فما يعتبر آمنا اليوم قد لا يعتبر آمنا غدا و بالتالي يعد برنامج إدارة المخاطر البيئية و الاجتماعية ليناسب وحدة اقتصادية معينة و يجب أن يتضمن (جمعة، 2011، صفحة 407):

- فحص بيئة وظروف العمل؛
- تحليل دورة حياة المنتج؛
- الرقابة على المخاطر البيئية المترتبة عن المخلفات، المواد الكيماوية، الانبعاثات الملوثة للهواء، الضوضاء.

مما سبق، يمكن القول إنه يتطلب من المؤسسات في إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية أن تقوم بتطبيق سياساتها المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية، حيث يتمثل هذا الالتزام هيكلها التنظيمي الذي يحدد المسؤوليات، السياسات الممارسات، والتعليمات اللازمة لحماية البيئة والاهتمام بالبعد الاجتماعي للعاملين والمجتمع.

3. الحوكمة البيئية والاجتماعية في شركة كوندور الكترونيكس:

بعد التطرق للجانب النظري لمفهوم الحوكمة البيئية والاجتماعية، سنقوم بإسقاط الجانب النظري على شركة كوندور الكترونيكس، التي تعتبر من أهم الشركات المتبنية لفهوم الحوكمة طالما انها متبنية لأنظمة الجودة المختلفة والصادرة عن المنظمة العالمية للمواصفات القياسية وهي نظام إدارة الجودة ISO 9001 ونظام الإدارة البيئيةISO 14001 ونظام إدارة الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001، حيث ان هذا التبني يفرض على الشركة تطبيق لمفهوم الحوكمة والإفصاح المعلوماتي ولاسيما المعلومات المتعلقة بالأخطار البيئية الاجتماعية.

1.3 تعريف الشركة كوندور الكترونيكس:

أنشئت شركة كوندور من طرف الحاج محمد طاهر بن حمادي، أين كانت شركة عائلية صغيرة للتجارة للمواد الغذائية الى أن وصلت الى شركة كبيرة تعرف بمجمع بن حمادي التي تتسم بالعديد من المشروعات (الأجهزة الكهرومزلية، الالكترونيات، الأغذية الزراعية، التعبئة والتغليف، مواد البناء) لتصبح اليوم مجموعة بن حمادي من أكبر الشركات الجزائرية نشاطا في المجال الصناعي.

كما يمكن تعريف الشركة عن طريق بطاقتها الفنية كمايلي: تعتبر شركة كوندور شركة خاصة ذات أسهم تملكها مجموعة بن حمادي، أنشئت بتاريخ 09 فيفري 2002 ودخلت في الإنتاج

بتاريخ 23 نوفمبر 2002 بعلامة تجارية تسمى Condor، أودعت في المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية بتاريخ 30 أفريل 2003 برأس مال اجتماعي قدره ملياران وأربعمائة وخمسون مليون دينار جزائري، رئيس مجلس الإدارة السيد بن حمادي عبد الرحمان، رئيسها التنفيذي بن حمادي عمر، يقدر عدد موظفيها أكثر من 6800 موظف في سبتمبر 2018، عنوانها الاجتماعي: طريق المسيلة السريع 70 BLOC برج بوعريريج 34000- الجزائر.

تتمثل وحدات شركة كوندور في: وحدة جهاز الاستقبال الرقمي، وحدة جهاز الاستقبال غير الرقمي، وحدة إنتاج مواد التغليف، وحدة إنتاج البلاستيك، وحدة إنتاج المكيفات والمواد البيضاء (الثلاجات، الغسالات، المكيفات الهوائية وآلات الطبخ...).

2.3 اسباب اهتمام شركة كوندور بتبني الحوكمة البيئية والاجتماعية:

في إطار انفتاح شركة كوندور الكترونيكس على القطاع الاقتصادي في مجال صناعة الأجهزة الكهرو منزلية والاجهزة ذات التقنية العالية (IT) ومحاولة تحقيق رؤيتها ورسالتها انطلاقا من البيئة الخارجية التي تتميز برهانات وتحديات الذي يتزامن مع انفتاح قطاع صناعة الكهرو منزلية في الجزائر من خلال شركات جزائرية لعلامات محلية او مستثمرين اجانب لعلامات أجنبية، اتضح للشركة أن الاعتماد على ما تملكه من موارد بشرية والتركيز على قضايا الصحة والسلامة المهنية. والمشاكل البيئية من اخطار الملوثات لعامليها كنقاط قوة تحتل مكانة هامة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية ولمواجهة التهديدات الخارجية من جهة او استغلال الفرص، خاصة وأن الشركة تتضمن عدة مصادر لحوادث العمل والتلوث البيئي والتي يمكن ايجازه في:

- كون نشاط الأساسي لشركة كوندور إليكترونيكس هو إنتاج الاجهزة الالكترونية والكهرومنزلية الذي يعتمد على استعمال الآلات الثقيلة للإنتاج واستغلال مختلف الشاحنات والمقصورات ذات الحجم الكبير التي قد تؤثر على العاملين اتجاه حوادث العمل،
- مواجهة العمال يوميا عدد من المواد السامة والخطرة في تصنيع الاجهزة الالكترونية واهم هذه المواد هي المعادن الثقيلة كالكروم والكادميوم والرصاص والزئبق وغيرها، التي تؤثر على تلوث البيئة في مكان العمل وبالتالي على صحة وسلامة العاملين.

و نتيجة لهذا الاهتمام الكبير، قامت الشركة بتبني أنظمة إدارية نظام السلامة و الصحة المهنية و نظام الإدارة البيئية والتي تهدف من خلالهما البقاء و الاستمرارية في السوق من خلال المحافظة على أهم مواردها و أغلاها المورد البشري، حيث رأت الشركة أن تبنيها والتزامها بالبعد الصحي والسلامة المهنية و البيئية لعامليها لن يكون الا باعتمادها على الحصول على الشهادة

OHSAS 18001 و ISO 14001 ، كوسيلة لتأكيد توجيهاتها في تلك المجالات و تناسقها مع معايير المواصفة الامر الذي فرض عليها كأحد متطلباتها الإفصاح الطوعي على كل المؤشرات التي تتعلق بصحة و سلامة العاملين و كذا كل ما له علاقة بالمؤشرات البيئية و لهذا تبنت الشركة الحوكمة في إدارة شؤونها.

3.3 إفصاح المعلومات البيئية والاجتماعية لشركة كوندور وشفافيتها:

أقدمت شركة كوندور الكترونيكس في إطار تبنيها للحوكمة البيئية والاجتماعية على الافصاح عدة معلومات بيئية واجتماعية والتي نفصلها في:

- **الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية:** نشرت شركة كوندور احصائيات مهمة حول المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية ولاسيما عدد عمالها وبمختلف مستوياتها في كل سنة وكذا برامج التكوين المنجزة وهذا ما يتم عرضه في:
  - **الإفصاح عن عدد العمال بالشركة**

الجدول 1: احصائيات حول تطور نسبة العمال شركة كوندور (2013-2018)

صنف	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاطارات	312	436	584	740	812	870
أعوان تحكم	527	833	1351	1673	1755	1890
أعوان تنفيذ	2981	3357	3545	3767	3900	4100
المجموع	3820	4674	5480	6180	6467	6860

المصدر: (بلعلة، 2019)

نلاحظ من خلال تحليل المعطيات الإحصائية لتطور عدد العمال الإجمالي بشركة كوندور اليكترونيكس من سنة 2013 الى غاية سنة 2018 حيث نجد أن هناك تطور من 3820 عامل الى 6860 عامل على الترتيب، و بغية الإفصاح الشفاف قامت الشركة وبالتفصيل عدد العمل لكل مستوى، حيث نجد تطور عدد الإطارات بالشركة من 312، 436 584، 740، 812 ثم 870 اطار بين سنة 2013 و2018، و بنفس الاتجاه بالنسبة لأعوان التحكم و أعوان التنفيذ، أما من ناحية تطور عدد العمال الإجمالي بالشركة يعود هذا بسبب توظيف عدد معتبر من العمال ومن جميع الفئات العمالية من جهة، و الحفاظ على عمالها الحاليين من جهة أخرى، كما نجد ان الشركة

تقوم بعملية التوظيف بصفة شفافة، صريحة وعادلة على أساس إعلانات داخلية وخارجية ظاهرة للجميع عن طريق مختلف اليات الإعلان وكذا تعط أهمية لتشغيل الاناث في المناصب التي توافقهم.

- **الإفصاح عن عملية التكوين بالشركة**

الجدول 2: احصائيات حول تطور نسبة العمال المستفيدين من التكوين (2013-2018)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تكوين خارج الشركة	12	14	18	27	35	50
تكوين داخل الشركة	474	901	1080	1201	1355	1450
المؤتمرات و	22	11	16	22	30	38
المتربصين	204	288	312	421	450	495

المصدر: (بلعلة، 2019)

من الجدول رقم 2 وعلى أساس المقابلة التي قمنا بها مع رئيسة مصلحة المستخدمين بشركة كوندور، نجد زيادة في عدد المتكونين في مختلف اصناف التكوين المُدرج، كلٌ حسب المستوى الذي يعمل فيه و التكوين الذي يحتاجه، الأمر الذي يعكس الاهتمام بمواردها البشرية من خلال تكوينهم لتنمية قدراتهم، وتحسيسهم ان مستقبل الشركة يتوقف على مدى الاهتمام بهم، كما تسهر الشركة على تحقيق العدالة التكوينية، والذي كان تحت شعار: " لكل عامل في الشركة الحق في الاستفادة من حقه في التكوين"، حيث تعمل مصلحة التكوين بتوزيع كل انواع التكوينات لعامليها بدقة وبطرق مدروسة، فمثلا نجد التكوين خارج الشركة التي كانت موجهة خصيصا لفئة الإطارات، حيث نجد الرقم متصاعد من 12 إطار سنة 2013 الى 18 إطار سنة 2015 ليرتفع الرقم الى 50 إطار سنة 2018، بنسبة زيادة قدرت بأكثر من 316% بين سنة 2013-2018، وفي نفس الاتجاه الإفصاح عن الأرقام المتعلقة بالتكوين فيما يخص التكوين داخل الشركة واالمشاركين لملتقيات والمؤتمرات من سنة 2013 الى 2018.

- **الإفصاح عن حوادث العمل والغيابات الناتجة عنها بالشركة**

الجدول رقم 3: احصائيات حول حوادث العمل والغيابات الناتجة عنها بالشركة (2013-2018)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018

عدد حوادث العمل	312	436	584	740	812	870
تطور نسبة تكرار الغيابات الناتجة عن حوادث العمل≥ 30%	527	833	1351	1673	1755	1890
تطور نسبة الغيابات الناتجة عن الاصابات الخطيرة المتعلقة بحوادث العمل (عطلة أكثر من 21 يوم)	2981	3357	3545	3767	3900	4100

المصدر: (بلعلة، 2019)

نلاحظ من الجدول رقم 3، أن هناك تطور وارتفاع في عدد حوادث العمل بالشركة من 354 الى 380 حادث عمل بين سنة 2013 و 2014 بنسبة تطور قدر بـ 7.34%، التي تقابله ارتفاع نسبة تكرار الغيابات من 50.4 إلى 50.9 من جهة و ارتفاع نسبة الغيابات الناتجة عن الاصابات الخطيرة من 0.41 الى 0.43 من جهة اخرى، ولكن و ابتداءا من سنة 2015 لاحظنا انخفاض كبير في عدد حوادث العمل من 380 الى 314 حادث، بنسبة انخفاض قدرت بـ 17.36 %مقارنة بسنة 2014 الذي تبعه انخفاض نسبة تكرار الغيابات من 50.9 الى 47.6 وكذا انخفاض نسبة الغيابات الناتجة عن الاصابات الخطيرة من 0.43 الى 0.40، و في سنة 2016 واصل انخفاض عدد حوادث العمل من 314 الى 305 حادث، والذي أثر بدوره على انخفاض نسبة تكرار الغيابات الى 30 و نسبة الغيابات الناتجة عن الاصابات الخطيرة بـ 0.27، وبنفس الوتيرة، واصل انخفاض عدد حوادث العمل الى 220 و114 في سنوات 2017 و2018 على الترتيب و الذي تبعه انخفاض نسبة تكرار الغيابات الى 26 و 22 و كذا انخفاض نسبة الغيابات الناتجة عن الاصابات الخطيرة الى 0.24 و0.22.

- **الإفصاح عن تكلفة حجم المساهمة اتجاه حماية البيئة**

ان تبني شركة كوندور لـ ISO 26000 في اطار مسؤولياتها الاجتماعية اتجاه المجتمع، وتطبيقا للمعايير والالتزامات الخاصة بالمواصفة، أولت الشركة اهتماما بعملية تسيير النفايات (الكارتونية، البلاستيكية و المعدنية) بالتخلص منها أو اعادة رسكلتها و الناتجة عن عمليات الانتاج للأجهزة الكهرومنزلية و الاجهزة التكنولوجية للحد من مخاطر التلوث في هذا الإطار قامت الشركة سنة 2015 بالتعاقد مع الشركة الجزائرية EMBAG المختصة برسكلة النفايات، أين قامت بتحديد

الكميات الدقيقة للنفايات الناتجة عن الشركة و من ثمة إعادة رسكلتها، أين استرجعت شركة كوندور ما قيمته 162778563 DA كعائد.

4. خاتمة:

نجاح المؤسسات اليوم بما ستحققه من أهداف اقتصادية أصبح مرتبطا بما ستحققه من أهداف اجتماعية وبيئية اتجاه عامليها والمجتمع الذي تعيش فيه، وذلك بالمحافظة على عامليها من جميع التهديدات التي قد يواجهونها داخل المؤسسة وبتأمين لهم بيئة خالية من جميع الاخطار الحالية أو المحتملة سعيا من خلالها المحافظة على معارفهم صحتهم وسلامتهم والعمل على تحقيق رفاهيتهم من جهة، وكذا تحسين الصورة العامة في أذهان المجتمع

الامر الذي فرض على شركة كوندور اليوم اليوم الى تبني مدخل الحوكمة البيئية والاجتماعية الذي يستند على الإفصاح واعلام مواردها البشرية ومختلف أصحاب المصالح الأخرى عن تقاريرها الاجتماعية والبيئية وهذا ما طبقته الشركة مما يدل على اهتمامها بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية كركيزة أساسية داخل الشركة، الا أن التمسنا بعض الخروج عنها، لذلك سنعطي النتائج المتوصل.

- **نتائج الدراسة**

- تتمثل الحوكمة البيئية والاجتماعية هو ذلك الإفصاح على كل المعلومات البيئية والاجتماعية في شكل تقارير تكون واضحة وشفافة ويمكن الاطلاع عليها من الجميع بهدف تحقيق رفاهية مواردها البشرية وأصحاب المصالح من خلال تجنيبهم من مختلف الاخطار التي توجههم؛
- هناك العديد من الأطراف ذات المصلحة تلزم ولو طواعية على المؤسسات لتبني الحوكمة البيئية والاجتماعية نتيجة تغير ظروف في بيئة العمل (الموارد البشرية، الدولة، المستهلك، جمعيات، مساهمين) وفي نفس الاتجاه أصبح تبني المؤسسات الإفصاح البيئي والاجتماعي كفرصة متاحة يمكن استغلالها في سوق العمل وتحسين صورة المؤسسة لدى جميع الأطراف الفاعلين؛
- قامت شركة كوندور بالالتزام في تطبيق الحوكمة البيئية والاجتماعية اتجاه مواردها البشرية وأصحاب المصالح، حيث أن هذا الإلتزام عاد على المؤسسة بعوائد إيجابية من خلال تحسين علاقاتها مع مواردها البشرية وجميع أصحاب المصالح الاخرى؛

- بالرغم من النتائج الإيجابية التي وصلت اليها شركة كوندور جراء تبنيها للحوكمة البيئة والاجتماعية، الا انه وجدنا نقص في ذلك، حيث لم يكشف لنا المسؤول عن تسيير مختلف المعلومات التي طلبتها لاستغلالها في موضوع البحث، معتقدا بذلك انه يوجد هناك معلومات سرية لا يمكن الكشف عنها وهذا ما يتنافى مفهوم الحوكمة البيئية والاجتماعية.

- **الاقتراحات**

- ضرورة الاهتمام أكثر بالإفصاح عن مختلف المعلومات البيئية والاجتماعية في شركة كوندور طالما ان وجدنا بعض السرية في الكشف عنها وهذا ما لمسناه في احدى المقابلات مع مسؤول بالشركة، مما يؤثر على الجدية في تطبيق الحوكمة البيئية والاجتماعية؛
- ضرورة الاهتمام الأكثر بالحوكمة البيئية والاجتماعية لأنها تمس أغلي مورد بالشركة وهو المرد البشرية وإمكانية استغلال هذا المدخل كفرصة يمكن استغلالها لاكتساب ميزة تنافسية عن مختلف المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع؛
- العمل على تنظيم لقاءات وندوات التعاون بين شركة كوندور ومختلف الفاعلين في الاقتصاد الجزائري (مؤسسات اقتصادية، غرف التجارة والصناعة) لإظهار تجربة كوندور في تبني الحوكمة البيئية والاجتماعية، والمزايا الاقتصادية، البيئية والاجتماعية التي تنجر عنها.
- زيادة اهتمام الجهات الوصية في الحكومة وبتحفيز كل المؤسسات الصناعية التي تهتم بالإفصاح البيئي الاجتماعي في إطار الحوكمة طالما انها تتحمل مسؤولياتها البيئية والاجتماعية.

5. قائمة المراجع:

1. ابراهيم مزيود ، و خديجة بلحياني . (جوان, 2019). واقع أهمية القياس والافصاح عن الأداء البيئي في المؤسسات الصناعية شركة دولفين للطاقة نموذجا. *دراسات العدد الاقتصادي، 10*(2)، الصفحات 109-125.

2. إلياس شرشافة. (جويلية, 2020). العوامل المؤثرة على الإفصاح البيئي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة لبعض المؤسسات. *مجلة دراسات اقتصادية، 13*(38)، الصفحات 215-233.
3. طارق عبد العال حماد. (2005). *حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ ، التجارب*. الإسكندرية: دار الجامعية.
4. عبد القادر بلهادي. (2019). أثر ثقافة المؤسسة على تفعيل حوكمة المؤسسات (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس: جامعة جيلالي ليابس.
5. عبد الناصر براني ابوشهد. (2013). *إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية*. عمان: دار النفائس.
6. عبد الوهاب دادن، و رشيد حفصي،. (2013). تحليل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصينية والمؤسسات الجزائرية كبعد للإدماج في حوكمة الشركات، ملتقى دولي حول : آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، الجزائر، 26/25 نوفمبر 2013، ص 10. *ملتقى دولي حول آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة* (الصفحات 1-20). ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
7. فريد كورتل. (2008). حوكمة الشركات منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي ا، جامعة دمشق، 15 و16 أكتوبر 2008، ص 04. *المؤتمر العلمي الدولي الأول كلية الإقتصاد* (الصفحات 1-20). دمشق (سوريا): جامعة دمشق.
8. محمد بولصنام. (2015). واقع وآفاق الإفصاح الاجتماعي في الجزائر دراسة حالة قطاع الاتصالات (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر العاصمة: جامعة الجزائر3.
9. نجم عبود نجم. (2006). *أخلاقيات الإدارة و مسؤولية الأعمال في شركات الأعمال*. عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع.
10. هوام جمعة. (2011). حوكمة المؤسسات ومتطلبات حماية البيئة، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011، ص406. *مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق*

الاداء المالي وتحديات الاداء البيئي (الصفحات 402-414). ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.